التسول على المفترقات.. هل تحول لعصابات خفية بهدف لم الغلة؟

فريق التحقيق (روان سمير بدوي، معتصم يُسري داود، ليلى ماجد الكتناني)

شهود عيان: جهات تحرض الأطفال على التسول

الشرطة: شكل التسول قريب من عمل العصابات

قانوني: تسول الأطفال يهدد بالانحراف المؤدي إلى ارتكاب جرائم

وزارة التنمية: جماعات توجه الأطفال للتسول مقابل عائد مادي

دراسة: بعض الجهات تستغل الأطفال المتسولين

"أمانة شيكل"، "بحياة الله هات أي اشي بدي أجيب أكل للدار"، "والله أبويا محبوس"، "بدنا ندفع إيجار الدار"... هذه الكلمات جزء مما يسمعه المارة عبر المفترقات الرئيسية في محافظات غزة، من أطفال لا يتجاوز عمر من يكبرهم عشرة أعوام.

ورغم تسليط وسائل الاعلام الضوء على المتسولين، الا أن تلك القضية لم تنته، مما دفع فريق التحقيق للتساؤل هل هي "عصابات" منظمة تضم أكبر عدد من أفراد الأسرة، باتت تتخذ منها مهنة بهدف الثراء وليس سد احتياجهم اليومي؟

**** شهادات حية

على مفترق السرايا وسط مدينة غزة، وعند الساعة الثانية ظهرا راقب فريق التحقيق حركة المتسولين التي عادة ما تكون نشطة في ذلك المكان، لكن ما أثار الاستغراب عدم وجود عدد كافي من هؤلاء الأطفال في وقت يعتبر "ذروة" بالنسبة لهم.

عند الاستماع لشهادات أصحاب المحلات التجارية في المنطقة، تبين أن دورية من الشرطة وصلت للمكان قبل وصول فريق التحقيق، وسيطرت على جميع الأطفال المتسولين في المكان.

صاحب أحد المحال لبيع المأكولات الشعبية قرب مفترق السرايا يروي تفاصيل ما يراه يوميا، بأنه معتاد على مشهد الأطفال المتسولين منذ 11 عاما، سواء بشكل مباشر كطلب مساعدة أو على هيئة بيع منتجات مثل البسكويت أو زجاجات مياه، لكنه يستخدم ذات أسلوب المتسول.

شهادة البائع تشير الى أن هناك جهات تحرض الأطفال على التسول، قد يكون والد الطفل أو عمه أو خاله أو أحد أقاربه، أو قد يكون رجل غريب يستدعيهم ليتسولوا باسم العمل ويعطيهم ثمن يوميتهم، مشددا على أن أعدادهم في تزايد رغم الحديث عن حملات لمنعهم.

ما يعزز شهادة البائع أن التسول لم يعد يتوقف على تحصيل المال أو المأكل وانما طلب سجائر من أصحاب البسطات، مما يثير المزيد من الشكوك عن أهداف الأطفال المتسولين.

ويؤكد البائع أنه خلال تتبعه عدد من الأطفال المتسولين على فترات متباعدة، فانهم يجنون ما يزيد عن مائة وخمسون شيقل يوميا! أي أكثر ما يجنيه هو يوميا.

وتزداد أعداد المتسولين في رمضان بناء على شهادة صاحب بقالة، مستغلين كثرة الصدقات في هذا الشهر.

ويتعرض أصحاب المحلات الواقعة على المفترقات الرئيسية للتضييق من قبل الأطفال المتسولين الذين عادة ما يصرون على منحهم ما يبيعونه مجانا، وفي حال عدم الاستجابة لمطلبهم يبادرون بسيل الشتائم عليهم.

****** استمرار المراقبة**

أيام من العمل قضاها فريق التحقيق في رصد الأطفال المتسولين الذين رفضوا الحديث خوفا على "رزقهم"، واستعانوا بشهادة صاحب محل صرافة الذي أكد أن معظم الأطفال على المفترقات ينتمون لأسرة واحدة، وغالبا ما يخضعون لرقابة من ذويهم المنتشرين على ذات المفترق.

وبحسب ملاحظة الصراف فإن عمل المستولين اتخذ في الفترة الأخيرة منحا منظما، وعند سماعه لشهادات عدد منهم، اعترفوا أن من يقف خلفهم سواء والدهم أو عمهم أو أحد أقاربهم يطلب منهم مبلغا محددا يوميا.

وكان مقطع فيديو انتشر قبل أعوام لمتسول يمتلك حسابا بنكيا، وهو ما أثار جدلا واسعا في الشارع، وتصاعدت مطالبات بضرورة السيطرة على هذه الظاهرة السلبية.

ويعترف الناطق باسم الشرطة في غزة العقيد أيمن البطنيجي بأنه تم توقيف عدد من المتسولين أكثر من مرة، وتعهدوا بعدم العودة لمثل هذه الممارسة، لكنهم لم يلتزموا بذلك.

وأكد البطنيجي أن القضية متابعة من قبل الشرطة الفلسطينية، وهناك مكافحة للتسول في كل وقت وحين.

ويسرد حادثة لإشهار أحد المتسولين الأطفال سلاحا أبيضا في وجه المارة، مما استدعى توقيفه لدى مؤسسة الربيع، لأنه بدأ يشكل خطراً على المجتمع.

ورغم نفي البطنيجي وجود ما توصف بالعصابات، لكنه قال: قد يكون والد أطفال يحرك أكثر من شخص، مما يظهر أن شكل العمل قريب من عمل العصابات، لكن ينظر القانون بعطف مع مثل هذه الحالات، والقانون الفلسطيني يجرم مهنة التسول ويلاحقها ويمنعها من المجتمع بشكل كبير.

***** امتهان التسول**

ويمتد عمل الأطفال المتسولين لأكثر من عشر ساعات يوميا، وهو ما يعني أن الرعاية اليومية التي يجب أن يحصل عليها الطفل من أسرته، غائبة عن هذه الشريحة من الأطفال.

ويتنقل الأطفال من مكان لآخر، ففي حين يتركز وجودهم وقت الظهيرة على المفترقات الرئيسية استغلالا لوقت الذروة في حركة المواطنين هناك، الا أنهم ينتقلون الى المطاعم ومحلات المرطبات والحلويات الشهيرة في الفترة المسائية.

وتحذر الجهات المختصة من تعرض الأطفال للمخاطر بسبب تواجدهم لساعات طويلة في الشارع، وتخشى من استغلالهم من أناس مشبوهين أو خطيرين.

وأظهر استطلاعا للرأي صادر عن مركز الدراسات وقياس الرأي العام في جامعة الأقصى 2022حول ظاهرة التسول وأثرها على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة أن (84.0%) من عينة الاستطلاع يرون أن ظاهرة التسول منتشرة في قطاع غزة بدرجة كبيرة.

وبحسب الاستطلاع المنشور في سبتمبر 2022 ، فإن (65.7%) يرون أن من أسباب انتشار ظاهرة التسول في قطاع غزة هو الحاجة والفقر الشديد للمتسولين، بالإضافة إلى أن التسول أصبح وسيلة لكسب المال (كمهنة)، وتعاطف الناس مع المتسولين، وعدم وجود رادع لهم.

ويعتقد 16.5% أن التسول أصبح وسيلة لكسب المال كمهنة، وأن (% 54.5) من عينة الاستطلاع يرون أن الفئات الأكثر تسولاً وانتشاراً في قطاع غزة هي فئة الأطفال.

وبسؤال عينة الاستطلاع عن أن بعض الجهات تستغل الأطفال المتسولين: فقد أكد (% 40) أن هناك بعض الجهات تستغل الأطفال المتسولين، ونسبة (% 46.1) من العينة أفادوا أنه إلى حد ما بعض الجهات تستغل الأطفال المتسولين.

بالانتقال الى الجهات المختصة، فان وزارة التنمية الاجتماعية تدرك أن التسول المنتشر اليوم على مفترقات قطاع غزة بازدياد، وعندما تعمقت بهذه القضية وجدت أن العدد الأقل من المتسولين دفعتهم الحاجة لذلك، وأن التعود على المهنة يشكل العدد الأكبر.

وتقول الناطقة باسم وزارة التنمية الاجتماعية عزيزة الكحلوت أن البحث الميداني أظهر وجود عدد من المتسولين يستفيدون من الشئون الاجتماعية، وتم العمل على وضع خطة لإعادة تأهيل الأطفال سواء بالعودة للمدارس أو اعادتهم لمراكز التدريب المهني.

وبحسب الكحلوت فإن أكثر خطر يهدد الأطفال هي المخاطر الأمنية ووقوعهم تحت الابتزاز تحت ضغوط موجهيهم.

وتضيف: حينما عملنا في هذا الملف عن قرب وجدنا أن هناك تنوع في التسول، وأن هناك من يجبر الأطفال على التسول، وهناك أيضا جماعات توجه الأطفال مقابل أن يعود لها العائد الذي يتم تحصيله من قبل الأطفال.

وتشير الكحلوت أن التعمق في البحث أوصلهم الى أن هناك عدد كبير من الأطفال المتسولين في شوارع قطاع غزة عبارة عن مأمورين من جماعات موجهة يتم من خلالهم العمل للحصول على العائد المادي وأيضا الحصول على معلومات تتعلق ببعض الشخصيات!

***** الوضع القانوني**

في البعد القانوني للتعامل مع المتسولين، فان المادة (193) من قانون العقوبات رقم (74) لعام 1936 تنص على أنه كل من استعطى وطلب صدقة من ناس متذرعاً إلى ذلك بعَرض بجروحه أو عاهة أو كان متجولاً أو جالس في مكان عام ، أو وُجد يقود طفلاً دون السادسة من عمره للتسول وجمع الصدقات، يعتبر ارتكب جريمة الكسب الغير المشروع ويعتبر أنها جُنحة ويعاقب في المرة الأولى بالحبس لمدة شهر واحد وفي المرة الثانية بالحبس مدة سنة كاملة.

ويقول مسئول الوحدة القانونية في مؤسسة بيت الصحافة عبد الله شرشرة، أن جريمة التسول أحيانا يكون المجرم فيها مُعتاد على الجريمة، لذلك ظاهرة التسول الى جانب التدخلات القانونية تحتاج تدخلات نفسية واجتماعية داخل الأسرة نفسها للقضاء على الظاهرة بشكل كامل.

وتراقب الهيئة المستقلة لحقوق الانسان السياسات وتدابير الحكومة والمسؤولين في فلسطين لمنع انزلاق الأطفال بهذه الظاهرة أو المهمة، التي تنتهك حقوق الطفل، والتي تعني غيابه عن المدرسة، وتحميله للمسؤولية، وتعني هنالك مشاكل على المستوى الصحي والنفسي والاجتماعي.

ويعتقد بهجت الحلو منسق التوعية والتدريب في الهيئة المستقلة أن التسول ليس فقط عملية مد اليد للحصول على أموال من آخرين، إنما هي تفضح وتكشف مجموعة من الانتهاكات الأخرى، منها غياب الأسرة وغياب الرقابة وغياب التعليم وغياب الحق بالتمتع بالصحة، بالتالي تمهد لخطر الانحراف المؤدي إلى ارتكاب جرائم.

ويرى من منظور حقوق الإنسان أن هناك عدة أسباب للتسول، أولاً غياب التشريعات التي تحمي حقوق الطفل وغياب التشريعات المنسجمة مع حقوق الطفل، وغياب الحماية القضائية للطفل مما يؤدي إلى وجود حالات استغلال للطفل أدى إلى وجود انتهاكات.

وطالب الحلو تدابير قانونية من نصوص وتشريعات، وتدابير عل المستوى الحكومي لحصر هذه الظاهرة، واعتماد خطة قائمة على التنمية وليست المشاريع قصيرة المدى، وأخيراً وجود نصوص عقابية وإصلاحية من شأنها أن تحد من هذه الظاهرة.

***** البحث عن حلول**

وفي اطار البحث عن الحلول لتجاوز ظاهرة التسول التي تحولت لعمل أشبه بالمنظم، يؤكد الناطق باسم الشرطة على أن المباحث العامة بالتوافق مع التنمية الاجتماعية تلاحق المتسولين والمتسولات في شوارع غزة وتم توقيف العشرات منهم في الأيام الماضية وجاري العمل لإنهاء هذه الظاهرة في المجتمع قدر المستطاع.

وشدد البطنيجي على أنه مَن يثبت أن له سوابق في التسول وامتهان التسول كطريقة من طرق الرزق يتم تحويله على الجهات الحكومية في النيابة وتوقيفه.

وأضاف أن هذه الظاهرة موجودة في كل المجتمعات وهي نتاج طبيعة الأوضاع الاقتصادية الصعبة في كثير من البلدان، لكن الأصل بالقانون والعرف والعادة أن شعبنا لا يقبل مثل هذه الأمور التي بدأت تنتشر بشكل كبير وبدأت تؤثر على المجتمعات.

ويرى البطنيجي أن هناك تراجعا كبيرا في نسبة وجود المتسولين في الشوارع، وهذا ناتج عن ملاحقة الشرطة التي بدأت منذ بداية العام 2023م بالتضييق أكثر عليهم.

وفي ذات الاطار يرى (65.4 %) من الذين استطلعت جامعة الأقصى آراؤهم أن العمل على الحد من الفقر عبر شبكات الأمان، وتفعيل القوانين المحاربة للتسول، ونشر الوعي الديني للحث على العمل والنهي عن التسول، هي أفضل الطرق للحد من انتشار ظاهرة التسول.

وطالبت عينة الاستطلاع بضرورة جود رجال أمن بالأماكن العامة التي يكثر فيها التسول والمتسولين ومنعهم من التسول، والعمل على وضع خطط للحد من البطالة